

## موجز إعلامي قطري عن تونس

منذ أن نالت تونس استقلالها في عام 1956 وهي تتبع إستراتيجية لتحقيق تنمية عادلة- حتى في أوقات الأزمات- وسجلت تقدماً مطرداً طويل الأمد في مجال التنمية. ففي الفترة 1970-2007، نما متوسط دخل الفرد الحقيقي من 700 إلى 3000 دولار أمريكي، في حين انخفضت معدلات انتشار الفقر بشكل حاد لتصل إلى حوالي 7 في المائة. وقفز معدل العمر المتوقع عند الميلاد من 50 إلى 73 سنة، وانخفض عدد الأطفال الذين يموتون قبل أن يبلغوا السنة الأولى من العمر من 70 إلى 21 طفلاً (لكل 1000 مولود حي). وقطع التعليم خطوات واسعة ببلوغ نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية 98 في المائة في عام 2007. وبالإضافة إلى هذا، تحسن وضع المرأة بدرجة كبيرة، وتشكل المرأة اليوم ثلث قوة العمل في تونس.

وفي أعقاب أزمة في ميزان المدفوعات في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، شرعت تونس في تطبيق سلسلة من برامج تثبيت أوضاع الاقتصاد والتكيف الاقتصادي. واستهدفت هذه الإصلاحات الحفاظ على إطار متحوط للاقتصاد الكلي، وتحرير الأسعار المحلية والتخلص من القيود تدريجياً، وتقليص أهمية دور القطاع العام في إنتاج السلع، وإن كانت هذه الجهود أقل في مجال الخدمات. ومنذ تطبيق برنامج تثبيت أوضاع الاقتصاد الكلي، زاد نمو الإنتاج المحلي قياساً بالنمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي من 2.8 في المائة خلال الفترة 1982-1986 إلى 4.8 في المائة خلال الفترة 1991-2007. وفي تلك الأثناء، انخفض التضخم وعجز الحساب الجاري على السواء بدرجة كبيرة.

وكانت السمة المميزة لإستراتيجية التحرير الخارجي لتونس هي التوقيع على اتفاق الارتباط مع الاتحاد الأوروبي في عام 1995. وأدى هذا الاتفاق، وهو الأول من نوعه بين الاتحاد الأوروبي وأحد بلدان البحر الأبيض المتوسط، إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين تونس والاتحاد الأوروبي للسلع الصناعية منذ يناير/كانون الثاني 2008. وقد أتاح هذا الاتفاق فرصة "لتطوير" الشركات في تونس وإعدادها لبيئة أكثر تحراً وقدرة على المنافسة من خلال برنامج إعادة هيكلة وتحديث مؤسسات الأعمال التجارية يتسم بالطموح. إضافة إلى ذلك، وقعت تونس اتفاقية تجارة حرة مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "GAFTA" (18 بلداً عربياً)، واتفاقيتين متعددي الأطراف (اتفاقية أغادير مع الأردن والمغرب ومصر، واتفاقية مع الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة التي تضم سويسرا والنرويج وأيسلندا وليختنشتاين) وعدداً كبيراً من الاتفاقيات الثنائية تضمنت المغرب ومصر والأردن وسوريا وليبيا وتركيا. ويجري الآن التفاوض بشأن الزراعة والخدمات في إطار اتفاق الارتباط مع الاتحاد الأوروبي.

### التحديات الراهنة

تعتبر تونس بلداً متوسط الدخل، وهي تعزز باستقرارها في بيئة عرضة للتقلبات، وبأدائها الاقتصادي والمستوى القوي للتنمية البشرية الذي تتمتع به. وقد مكنت الإصلاحات المطردة، وإن كانت تدريجية، تونس من مقاومة الضغوط الناجمة عن الصدمات الخارجية التي تعرضت لها، مثل إلغاء نظام حصص اتفاقية الألياف المتعددة (MFA) في يناير/كانون الثاني 2005 وارتفاع أسعار النفط. كما ساعدت إدارة الاقتصاد الكلي تونس على الحفاظ على الأرصدة الخارجية والداخلية عند مستويات يمكن التحكم فيها، ونمو إجمالي الناتج المحلي بمتوسط 5.1 في المائة سنوياً على مدار العقد الأخير من السنين. ووفقاً لخطة التنمية الخمسية الحادية عشرة التي تم اعتمادها في يوليو/تموز 2007، ثمة ضرورة لتحقيق معدل نمو سنوي يصل إلى 6.1 في المائة على الأقل لمواجهة التحديات التي تتعرض لها البلاد.

ويشكل توفير فرص العمل أكبر تحدٍ أمام تونس. فعلى الرغم من النمو القوي وسياسات الاقتصاد الكلي السليمة، مازال معدل البطالة في تونس مرتفعاً (14.1 في المائة). أما التحديان الرئيسيان اللذان يواجهان سوق العمل فيتمثلان في زيادة وتيرة خلق فرص العمل، وإيجاد وظائف تتطلب قدراً أعلى من المهارات من أجل قوة العمل المؤهلة الأخذ في الزيادة ولا سيما للأعداد الكبيرة من خريجي الجامعة الذين يدخلون سوق العمل كل عام (55 ألف خريج). كما تشمل التحديات الأخرى تخفيض تكاليف التكيف على العمالة بالنسبة للمؤسسات وتحسين توجيه برامج سوق العمل، مثل إعانات البطالة وخدمات التوظيف والتدريب.

وهناك تحد آخر هام يتمثل في تدعيم انتشار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر المتنامي ليشمل الاستثمار الخاص المحلي. وبفضل ما تتمتع به تونس من استقرار الاقتصاد الكلي وقوة رصيد رأسمالها البشري والبنية التحتية ومناخ الأعمال الأخذ في التحسن، فإن أداءها جيد في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (4.2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2007). ويتمثل التحدي في تحسين استغلال العناصر الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الاستثمار الخاص المحلي (نحو 10 في المائة فحسب من إجمالي الناتج المحلي مقابل 18-20 في المائة في البلدان المنافسة في أوروبا الشرقية والمنطقة). ويجب على تونس أن تضع في صميم أجندة الإصلاح التغييرات الواجب عملها لزيادة انفتاح قطاع الخدمات - التي لا يزال معظمها تحت مظلة الحكومة. وعلاوة على ذلك، فإن الفجوة الكبيرة بين الرسوم الجمركية المفروضة على سلع الاتحاد الأوروبي والمنتجات الواردة من باقي أنحاء العالم تشجع على وجود سوق موازية متنامية والتحيز في المنافسة بين الشركات الرسمية وغير الرسمية. وبخلاف الإصلاح التجاري، تشمل التدابير الأخرى التي ستدعم الاستثمار الخاص تقوية سلامة الجهاز المصرفي وتعزيز تنمية أسواق الأوراق المالية، وذلك بغرض زيادة تنوع مصادر التمويل، وضمان تحسين قدرة استثمارات القطاع الخاص في الحصول على التمويل .

في حين مازالت تونس تستفيد من الإصلاحات السابقة التي قامت بها في مجال التنمية البشرية، والتي شملت تشجيع حقوق المرأة وتعليم الجميع، فإن الضغوط الديموغرافية تعكس الاتجاهات السائدة وحالة التحوّل في سوق العمل، ويعزى ذلك إلى ازدياد حدة المنافسة التي تنطوي على تحديات على أنظمة الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية. ويكمن التحدي الرئيسي في قطاع التعليم في تحسين نوعيته، وذلك لضمان إتمام الطلاب، الذين يدخلون كل دورة، للسنة الدراسية بنتيجة مرضية. ويوفر نظام الصحة العامة في تونس رعاية صحية بالمجان أو بأسعار مدعومة شديدة الانخفاض لما بين أربعين إلى خمسين في المائة من السكان. ويتسم تنظيم قطاع الرعاية الصحية وآليات التأمين الصحي بالتجزئة والافتقار إلى الجدوى المالية. ويتمثل هذا التحدي في وضع إستراتيجيات جديدة لتحسين كفاءة تخصيص الموارد والانتفاع بها، وتعزيز نوعية الخدمات، وضمان استدامة نظام الرعاية الصحية.

وأخيراً، فإن البيئة الطبيعية في تونس تتسم بالهشاشة ومحدودية الموارد الطبيعية. حيث إن 83 في المائة من الموارد المائية مستخدمة بالفعل وتتعرض المياه الجوفية للإفراط في الاستخراج في معظم المناطق الزراعية. كما أن سوء إدارة الأراضي يؤدي إلى زيادة تدهور التربة عن طريق تشبعها بالمياه وزيادة ملوحتها. وتزداد هشاشة المناطق الساحلية أيضاً.

تتميز الآفاق التونسية في الأمد المتوسط بالإيجابية، بصفة عامة، وذلك في ظل الظروف المحلية والخارجية الحالية. ويمكن التكهّن بزيادة معدل النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي في نطاق 5 إلى 5.8 في المائة في ظل الظروف الحالية. ويتم التكهّن بهذه الآفاق بناءً على سياسات الاقتصاد الكلي التحوطية المستمرة، وانخفاض معدلات التضخم، وزيادة التقدم المحرز في الإصلاحات الهيكلية، التي من المتوقع أن تسهم جميعاً في تحسين معدلات الإنتاجية وتحقيق مستويات عادية للعلّة. ومن شأن ديناميكية قطاعي الاتصالات والنقل، واستمرار التوسع في قطاع الهندسة الميكانيكية والكهربائية، أن يعوّض عن الركود المتوقع في صناعات المنسوجات والملابس والسياحة. وسوف تستمر أوضاع التمويل الخارجي في أن تكون مواتية. وتستند الآفاق الإيجابية المتوسطة المدى على عدم تراجع الطلب بحدّة في أسواق الاتحاد الأوروبي، واستقرار أسعار النفط عند حوالي 100 دولار أمريكي للبرميل في المتوسط، وعدم ظهور موجات جفاف متكررة، وتحسين الظروف الأمنية في المنطقة لتحفيز السياح على الاستمرار في زيارة البلاد واستمرار تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل. وحتى يتسنى تحقيق معدلات نمو بواقع 6 في المائة على أساس مستدام على المدى المتوسط، من الضروري تسريع وتيرة الإصلاحات وإنعاش الاستثمارات الخاصة الداخلية.

## مساعادات من البنك الدولي

تتمحور إستراتيجية المساعدة القطرية للبنك الدولي التي تم اعتمادها في عام 2004 حول ثلاثة أهداف رئيسية، هي: (1) تحسين قدرة الاقتصاد التونسي على المنافسة وتدعيم بيئة أنشطة الأعمال التجارية؛ (2) تحسين نوعية وملاءمة

قطاع التعليم واستدامته المالية؛ و(3) تدعيم تقديم الخدمات العامة مع الحفاظ على رصيد الموازنة. ويجري عرض نواتج الاستراتيجية فيما يلي:

تدعيم بيئة أنشطة الأعمال التجارية بغرض مساندة تنمية قطاع خاص متكامل دولياً لديه قدرة أكبر على المنافسة، وتحسين قدرة الاقتصاد التونسي على المنافسة: سيتم توجيه المساندة التي يقدمها البنك الدولي لتحقيق نتائج محددة تُعتبر رئيسية لرفع معدلات استثمارات القطاع الخاص، تتمثل في: (أ) تحسين إطار الحوافز وزيادة شفافية الإطار التنظيمي ودرجة وضوحه؛ (ب) تخفيض تكاليف المعاملات أمام الشركات، مما سيؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج والصادرات؛ (ج) تحسين كفاءة وسبل توصيل خدمات البنية الأساسية التي تقدمها شركات القطاعين العام والخاص؛ (د) تحسين قدرة قطاع الزراعة على المنافسة مع التأكد من معالجة الشواغل الاجتماعية والبيئية على نحو ملائم؛ (هـ) زيادة درجة استجابة القطاع المصرفي لاحتياجات القطاع الخاص؛ و(و) زيادة ديناميكية الأسواق المالية المحلية التابعة للقطاعين العام والخاص.

تعزيز مهارات الخريجين وقوة العمل وزيادة إمكانية توظيفهم في الاقتصاد القائم على المعرفة: سيتم تكريس المساندة التي يقدمها البنك للمساعدة في: (أ) تحسين نوعية وملاءمة نظام التعليم على جميع مستوياته؛ و(ب) تحسين الاستدامة المالية لنظام التعليم؛ و(ج) تحسين الروابط بين الأبحاث، والتعليم العالي، والأسواق، بغرض زيادة قدرة الشركات على الابتكار، ومن ثمّ زيادة قدرتها على المنافسة.

تحسين نوعية الخدمات الاجتماعية من خلال تعزيز كفاءة النفقات العامة: تم تحديد ثلاثة نواتج إستراتيجية المساعدة الفطرية هي: (أ) زيادة مرونة الموازنة وتحسين تعبئة المالية العامة بغرض تخفيض الدين العام؛ و(ب) وضع الموازنات بالاستناد إلى الأداء، ورصد وتقييم العمليات داخل الوزارات التنفيذية الرئيسية؛ و(ج) تحسين معدلات تغطية أنظمة الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية، والارتقاء بنوعيتها وتحقيق استدامتها المالية.

قام مجلس المديرين التنفيذيين بالبنك الدولي باعتماد تقرير الإنجاز الخاص بإستراتيجية المساعدة الفطرية في 21 سبتمبر/أيلول 2007، ويشير هذا التقرير إلى أنه على الرغم من أن هذه الإستراتيجية تسير في الاتجاه الصحيح بشكل عام ولا تزال ملائمة لتحديات التنمية الأساسية التي تواجهها تونس، إلا أن تدني مستوى الاستثمارات الخاصة يمثل أحد الشواغل الكبرى، مما يهدد عملية النمو وخلق فرص عمل.

### مساندة الإصلاحات الاقتصادية

مازلت الإصلاحات، التي تستهدف تدعيم القطاع الخاص والقطاع المالي ومناخ الاستثمار، تحظى بمساندة من خلال القرض الرابع لسياسات التنمية الخاص بتعزيز قدرة الاقتصاد التونسي على المنافسة (ECAL IV) الذي تم إقفاله في يونيو/حزيران 2007. وفي الأونة الأخيرة يجري إعداد برنامج مساندة جديد يركز على تكامل التجارة والقدرة على المنافسة. ويهدف هذا الإصلاح إلى مساندة الإصلاحات التي وردت على نطاق واسع في خطة التنمية الوطنية التونسية الحادية عشرة في مجال التكامل التجاري وتنمية القطاع المالي وزيادة القدرة التنافسية للشركات. ويشترك في مساندة هذا البرنامج كل من الاتحاد الأوروبي والبنك الأفريقي للتنمية.

كما يقوم البنك الدولي حالياً بمساندة الحكومة التونسية عن طريق تقديم مساعدة فنية بشأن وضع الموازنات استناداً إلى الأداء، وبشأن إدارة الدين العام في إطار برنامج العمل الاقتصادي والقطاعي. ويتم التركيز على إطار الإنفاق المتوسط المدى، وتبويب الموازنة، وإدارة الأداء، وعلى التعلم من المشروعات التجريبية القائمة على النتائج الجاري تنفيذها مع وزارات الصحة والفلاحة (الزراعة) والتعليم العالي، ومساندتها.

ويُعتبر العمل الاقتصادي والقطاعي البرامجي المعني بالتوظيف جزءاً محورياً في برنامج البنك، وذلك في ضوء الأهمية البالغة لتوفير فرص العمل في تونس. وقد استجاب البنك لطلب الحكومة بتقديم المساعدة في تنفيذ إستراتيجية توظيف تتسم بالكفاءة، وحدد برنامج مساعدة فنية متعدد السنوات والقطاعات. وقد أبدت الحكومة التونسية التزاماً قوياً لتنفيذ هذا العمل (حيث تمول حوالي 60 في المائة من تكلفة هذا البرنامج)، كما جرى إحراز تقدم كبير فيه.

## المشاركة في التنمية المستدامة

تخضع التحديات المتعلقة بتغير المناخ ولا سيما من حيث أثره على المدن والجوانب الاجتماعية للبحث في دراستين للبنك الدولي. كما تتوفر المساندة في مجال الطاقة من أجل مساعدة تونس على تعديل وتنقيح سياسة إدارة الطاقة والتغلب على العقبات الماثلة على طريق التنمية وإنشاء سوق مستدامة لمنتجات كفاءة استخدام الطاقة. وتقوم دراسة عن سوق الطاقة في المغرب العربي بتحليل المتطلبات اللازمة لإنشاء سوق إقليمية للطاقة في بلدان المغرب العربي تقوم بالتركيز على الغاز الطبيعي والكهرباء لكنها لا تقتصر عليهما.

ويساعد البنك الدولي تونس في خفض استخدام المواد المستنفدة للأوزون ويجري التصدي لقضايا إدارة النفايات من خلال نشاطين يستهدفان إقامة مشروع لاستعادة الغاز وحرقة في مدفن جبل شكير للقمامة وتسعة مدافن جديدة. وعلاوة على ذلك، فإن مشروع المخزونات الأفريقي يهدف إلى منع تراكم المبيدات الحشرية.

ويؤدي مشروع إدارة المناطق المحمية إلى تحسين إدارة وحماية متنزهات وطنية مختارة لأغراض المحافظة على التنوع البيولوجي ذات الأهمية العالمية، والمساهمة في تحسين مستوى الرفاهية بشكل عام للسكان المحليين. كما أن تعزيز الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لسكان الريف مع ضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية من الأهداف الرئيسية أيضاً لمشروع تنمية المناطق الجبلية والحرورية في الشمال الغربي. كما يقوم البنك بتمويل مشروع لتحسين المحافظة على التنوع البيولوجي وإدارته في خليج قابس.

## موقف الأنشطة التحليلية والاستشارية والمساعدات الفنية

شهد السنتان الماليتان المنصرمتان العديد من نواتج العمل الاقتصادي والقطاعي والمساعدات الفنية التي من شأنها إثراء خيارات السياسات والإصلاحات. وتضمن العمل الاقتصادي والقطاعي الذي تم مؤخراً دراسة عن دمج تونس في المنظومة العالمية، وتحديد الإصلاحات اللازمة لتعزيز نمو الخدمات والصناعات التحويلية من خلال زيادة الاندماج العالمي. كما تضمن هذا العمل أيضاً تقريراً عن توفير فرص العمل وتنمية المهارات والحماية الاجتماعية، ودراسة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم تناولت المراكز الفنية وإدارة الأراضي الصناعية، ودراسة عن تقدير تكاليف تدهور موارد المياه.

ويتضمن العمل الذي يجري القيام به في الوقت الراهن استعراضاً لسياسات التنمية من شأنه تقييم التحديات الأساسية التي تواجه تونس، وأولويات السياسات للتصدي لها. ويهدف هذا الاستعراض إلى وضع أساس تحليلي لإستراتيجية المساعدة القطرية القادمة (2009) وتقديم المدخلات اللازمة للاستعراض المتوسط الأجل لخطة التنمية الوطنية التونسية الحادية عشرة (2007-2011). ويتمحور عمل البنك في الوقت الراهن حول إعداد مذكرة بشأن سياسات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، واستعراض سياسة إدارة الطاقة، وإستراتيجية للمياه والصرف الصحي، ودراسة إقليمية (جهوية) بشأن المعوقات التي تواجه الاستثمارات والتجارة العابرة للحدود في منطقة المغرب العربي.

وتتضمن أنشطة المساعدات الفنية التي يقدمها البنك لتونس ما يلي: مساعدة فنية بشأن إصلاح التعريفات الجمركية، ووضع نماذج لسياسات التجارة، وتنمية المهارات/الضمان الاجتماعي، وإدارة الموازنة وإعداد الموازنات استناداً إلى الأداء (عمل اقتصادي وقطاعي برامجي متعدد السنوات)، وتطوير الخدمات اللوجيستية والبنية الأساسية، وتقييم أداء المستشفيات، واستعراض قطاع الزراعة، واستخدام الأنظمة القطرية- والإجراءات الوقائية.

## أوضاع حافظة العمليات

حتى أول سبتمبر/أيلول 2008، كانت حافظة البنك في تونس تتألف من 17 مشروعاً قائماً (منها ثلاثة مشروعات لمرفق البيئة العالمي، ومشروع لبروتوكول مونتريال، ومشروع للتأهب لأنفلونزا الطيور). ويبلغ مجموع صافي الالتزامات 599.7 مليون دولار أمريكي منها 351.1 مليون لم تُصرف بعد. ويبلغ معدل الصرف حالياً 3.6 في

المائة مقابل متوسط معدل الصرف في مشروعات البنك البالغ 3.8 في المائة. وكان معدل الصرف في السنة المالية 2008 يبلغ 18.4 في المائة أي أقل قليلا من السنة المالية 2007 حين بلغ 19.7 في المائة وأقل أيضا من المتوسط في مشروعات البنك وكان 21.3 في المائة و22.8 في المائة على التوالي. وما زال الأداء في المشروعات الاستثمارية قويا رغم تأخر بعض العمليات في المشتريات مما أدى إلى تمديد عدد قليل من تواريخ الإغلاق.

وكان حجم الإقراض في السنة المالية 2008 متدنيا بشكل بارز عند 6.6 مليون دولار مقابل 88.8 مليون في السنة المالية 2007 و114 مليون دولار في السنة المالية 2006. ومن المتوقع الموافقة على 3 مشروعات جديدة على الأقل في السنة المالية 2009 ويبلغ حجم القروض لها 134 مليون دولار.

**Diop/Muller/So Ting Fong**